هذا الملف تم تحميله من موقع : Talamid.ma

المواقف الفلسفية لمجزوءة السياسة

مفهوم الدولة

المحور الأول: مشروعية الدولة وغاياتها

من أين تستمد الدولة مشروعيتها، من الحق أم من القوة ؟ وكيف يكون وجود دولة ما مشروعا ؟

موقف ماكس فيبر

يعتبر أن السياسة هي مجال تدبير الشأن العام وتسييره. وما الدولة إلا تعبير عن علاقات الهيمنة القائمة في المجتمع، وهذه الهيمنة تقوم على المشروعية التي تتحدد في ثلاث أسس تشكل أساس الأشكال المختلفة للدولة، وهي سلطة الأمس الأزلي المتجذرة من سلطة العادات والتقاليد، ثم السلطة القائمة على المزايا الشخصية الفائقة لشخص ما، وأخيرا السلطة التي تفرض نفسها بواسطة الشرعية بفضل الاعتقاد في صلاحية نظام مشروع وكفاءة ايجابية قائمة على قواعد حكم عقلانية.

موقف هوبز

يرى أن الدولة تنشأ ضمن تعاقد إرادي وميثاق حر بين سائر البشر، حتى ينتقلوا من حالة الطبيعة (حرب الكل ضد الكل) إلى حالة المدنية. وبذلك ستكون غاية الدولة هي تحقيق الأمن والسلم في المجتمع.

موقف سبينوزا

يرى أن الغاية من تأسيس الدولة هي تحقيق الحرية للأفراد والاعتراف بهم كذوات مسؤولة وعاقلة وقادرة على التفكير، وبالتالي تمكين كل مواطن من الحفاظ على حقه الطبيعي في الوجود باعتباره وجودا حرا.

موقف هيجل

يرى أن مهمة الدولة هي أبعد من ذلك وأعمق وأسمى. فالفرد في رأيه يخضع للدولة وينصاع لقوانينها لأنها تجسد فعليا الإرادة العقلانية العامة، والوعي الجماعي القائم على الأخلاق الكونية، لأنها تدفع بالمرء للتخلص من أنانيته بحيث ينخرط ضمن الحياة الأخلاقية. فالدولة في نظره، هي أصدق تعبير عن سمو الفرد ورقيه إلى الكونية. فهي بذلك تشكل روح العالم.

المحور الثاني: طبيعة السلطة السياسية

هل يمكن حصر السلطة السياسية في أجهزة الدولة أم أن السلطة هي قدرة مشتتة في كل المجتمع ؟ هل هي متعالية عن المجال الذي تمارس فيه أم هي محايثة له ؟

موقف مونتسكيو

عالج مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" طبيعة السلط في الدولة، إذ يصادر على ضرورة الفصل بين السلط داخل الدولة، حيث ينبغي في نظره استقلال السلطة التشريعية عن التنفيذية عن القضائية والفصل بينهم. والهدف من هذا الفصل والتقسيم هو ضمان الحرية في كنف الدولة.

موقف ميشيل فوكو

يحصر السلطة في مجموعة من المؤسسات والأجهزة ويبلور تصورا أصيلا للسلطة، إذ يرى أنها ليست متعالية عن المجال الذي تمارس فيه، بل هي محايثة له، إنها الاسم الذي يطلق على وضعية استراتيجية معقدة في مجتمع معين تجعل مفعول السلطة يمتد كعلاقات قوة في منحى من مناحي الجسم الاجتماعي.

موقف دو وكفيل

يرى أن الصفات الجديدة التي أصبحت تتحلى بها الدولة، في ممارستها السياسية، هي تلبية متع الأفراد ورغباتهم وتحقيق حاجياتهم اليومية، لكن هذه الامتيازات يرى أنها كانت على حساب إقصائهم من الحياة السياسية، الأمر الذي أدى إلى تقليص الحريات وتدني الوعي السياسي لديهم، وبالتالي تحول الأفراد إلى قطيع تابع وفاقد للإرادة.

للمزيد من الملفات قم بزيارة الموقع : Talamid.ma

هذا الملف تم تحميله من موقع : Talamid.ma

المحور الثالث: الدولة بين الحق والعنف

هل تمارس الدولة سلطتها بالقوة أم بالقانون ؟ بالحق أم بالعنف ؟

موقف مكيافيللي

يركز على ضرورة استعمال جميع الوسائل ومن ضمنها العنف ليحافظ الأمير على السلطة السياسية وليمارس إخضاع الرعية بالرغم من أنه لا يقول بأولية العنف، لكن يكفي ذلك لنستنتج أن العنف مكون من مكونات الدولة أي أساس من أسسها الهامة.

موقف ماكس فيبر

يرى أن ما يميز الدولة بالأساس هو احتكارها للعنف الشرعي، أي أنه لا توجد أية جهة تمتلك شرعية استعمال العنف ما عدا الدولة.

موقف ماركس

يعتبر الدولة جهازا طبقيا يخدم مصالح الطبقات السائدة سياسيا لأنها سائدة اقتصاديا. وهكذا يكون العنف وسيلة مركزية معبرا عنها بالأجهزة القمعية إلى جانب الأجهزة الإيديولوجية.

مفهوم الحق و العدالة

المحور الأول: الحق بين الطبيعي والوضعي

هل للعدالة ارتباط بالحق الطبيعي أم بالحق الوضعي ؟ هل يمكن تحقيق العدالة خارج القوانين أم تشترط الارتباط بها ؟

موقف طوماس هوبس

يؤكد أن العدالة ترتبط بالحق الوضعي وتتعارض مع الحق الطبيعي، لأن الحق الطبيعي يحتكم إلى القوة ويخضع لتوجيهات الغريزة والأهواء، مما يجعله حقا يقوم على الحرية المطلقة التي تبيح للفرد القيام بكل ما من شأنه أن يحفظ حياته (العدوان ،العنف..)، أما الحق الوضعي فهو حق يحتكم إلى القوانين والتشريعات المتعاقد عليها، ويخضع لتوجيهات العقل مما يجعله يحد من الحرية المطلقة لكنه يضمن حقوق الأفراد ويحقق العدل والمساواة، وبذلك يخلص هوبس إلى أن العدالة ترتبط بالحق الوضعي أي بالحرية المقننة بالقوانين والتشريعات و تتعارض مع الحرية المطلقة التي تستند إلى القوة والغريزة.

موقف جان جاك روسو

يميز بين حالة الطبيعة التي يخضع فيها الأفراد لأهوائهم ورغباتهم بحيث تطغى عليهم الأنانية والذاتية ويحتكمون إلى قوتهم، و بين حالة التمدن التي يمتثل فيها الأفراد لتوجيهات العقل ويحتكمون إلى القوانين والتشريعات في إطار عقد اجتماعي يساهم الفرد في تأسيسه ويلتزم باحترامه وطاعته ويمارس حريته في ظله. إذن فالعقد الاجتماعي يجسد الإرادة العامة التي تعلو على كل الإرادات الفردية، فالامتثال والخضوع للعقد الاجتماعي هو خضوع للإرادة الجماعية التي تحقق العدل و المساواة و تضمن الحقوق الطبيعية للأفراد وبذلك فالامتثال للقوانين التي شرعها العقد لا تتعارض مع حرية الفرد مادام العقد الاجتماعي هو تجسيد لإرادة الأفراد.

المحور الثاني: العدالة كأساس للحق

ماهي طبيعة العلاقة بين العدالة و الحق ؟ أيهما أساس الآخر؟ هل تقوم العدالة على أساس الحق والفضيلة ؟

موقف اسبينوزا

يعتبر أن هناك مبدأ تقوم عليه الدولة الديموقراطية وهو تحقيق الأمن والسلام للأفراد من خلال الاحتكام للقوانين التي وضعها وشرعها العقل وتم التعاقد عليها، وبذلك يتم تجاوز قوانين الطبيعة التي تحتكم إلى الشهوة والغريزة وتستند إلى القوة الفردية مما يؤدي إلى انتشار الفوضى والظلم والعدوان والكراهية والصراع ، فالقانون المدني الذي تجسده الدولة كسلطة عليا هو قانون من وضع العقل و تشريعه، لذلك يجب على الأفراد الامتثال له والخضوع له حفاظا على حريتهم وحقوقهم لأنه يجسد العدالة و يسمح بأن يأخذ كل ذي حق حقه بذلك تتحقق المساواة والإنصاف من خلال ضمان حقوق الجميع وعدم التمييز بينهم سواء على اساس طبقي أو عرقي أو جنسي أو غيرهم.

موقف فريديريك فون هايك

للمزيد من الملفات قم بزيارة الموقع : Talamid.ma

هذا الملف تم تحميله من موقع : Talamid.ma

عرف السلوك العادل بأنه سلوك يكفل الحق في منظومة قانونية وشرعية في إطار مجتمع تسوده الحرية، حيث لا تعكس العدالة دلالتها إلا في نظام شرعي. فالقانون الذي يستند على قواعد العدالة له مقام استثنائا لا يجعل الناس يرغبون في أن يحمل إسما مميزا فحسب بل يدفعهم أيضا إلى تمييزه بوضوح عن تشريعات أخرى تسمى قوانين، ولعل مبرر ذلك يكمن في أنه لو شئنا الحفاظ على مجتمع تسوده الحرية فإن ذلك القسم من الحقوق الذي يقوم على القواعد العادلة هو وحده الكفيل بأن يكون ملزما للمواطنين ومفروضا على الجميع.

المحور الثالث: العدالة بين الإنصاف والمساواة

إذا كانت العدالة هي تحقيق المساواة فهل يمكن تحقيقه لجميع الأفراد داخل المجتمع؟

موقف أفلاطون

يرى أن العدالة تتحدد باعتبارها فضيلة تتضاف إلى فضائل ثلاث هي: الاعتدال والشجاعة والحكمة ، فالعدالة حسب هذا الأخير هي أن يؤدي كل فرد الوظيفة المناسبة لقواه العقلية والجسدية والنفسية، فهي (أي العدالة) تتحقق على مستوى النفوس حيث يحدث انسجام بين القوى الشهوانية والعقلية لدى الإنسان فالضامن الوحيد لتحقيق الفضيلة والعدالة هو الدولة التي تملك سلطة القانون والحكمة وتبعا لذلك فإن الوظائف التي تستدعي قدرات عقلية وانسجام الغرائز مع العقل ستكون من نصيب الحكماء والفلاسفة لأنهم هم القادرون على تحقيق الحق والعدالة.

موقف دافيد هيوم

(من رواد المدرسة التجريبية) العدالة بالنسبة إليه تفقد معناها عندما تكون غير ذات نفع، ويدعو إلى التصرف أكثر إنصافا من أجل مصلحة ما، حيث ما وجدت مصلحة وجدت العدالة مادام الإنسان يميل بطبيعتها إلى تحقيقها. وهناك من يذهب إلى السخرية من العدالة لاستحالة تحقيقها، أما الإنصاف فيتحقق بفعل العرف الذي يعتبر بمثابة الأساس الروحي لسلطته وسببا في القبول به، هذا ما عبر عنه أحد المفكرين يدعى باسكال.

للمزيد من الملفات قم بزيارة الموقع : Talamid.ma